ننته من المفاوضات حول الميثاق قبل أن يقرر بن غوريون الاستقالة . الميثاق مسألة بالغة الاهمية ، ويلزم لنا الوصول الى اتفاق تام حول مضمونه . لكنه تعذر علينا الوصول الى اتفاق مع بن غوريون » . واستطرد رئيس اللجنة التنفيذيـــة قائلا : « لقد استمرت المفاوضات بضعة اشهر ، وعندما اخذت في الالحاح على وجوب الانتهاء من التفاوض بطريقة ما أو أخرى ، أصبح من الواضح ان بن غوريون ينوي الاستقالة . مما حمله على القول لي : أنت تعرف بأن لي آرائي الخاصة حول المسألة . وربما كنت أنا الشخص الاوحد الذي يعتنق مثل تلك الآراء . فلماذا نتخاصم حول هذه القضية ؟ ومن الافضل تركها الى حين تسلم الحكومة الجديدة ولايتها » .

طبعا ، لا ريب في أن آراء بن غوريون لعبت دورها في عملية التسويف والمماطلة . فهو يصر على الاقرار الصريح بالسلطة العليا للدولة ازاء المنظمة ، ولا يتوانى عن احراج الصهيونيين الذين يمارسون صهيونيتهم من خارج اسرائيل ودون الاقدام على خطوة الهجرة الى الدولة اليهودية . وناحوم غولدمان ، بعد الانحاء اللبق باللائمة علـــى بن غوريون ، راح يعلل المجلس الصهيوني العام بالوعود التالية : « ومن الافضل ، على وجه التأكيد ، المجيء الى دورة المجلس الصهيوني العام بصحبة ميثاق وافق عليـــه الطرفان ، بدلا من التقدم بتقرير خلاصته اننا لم نتمكن من الوصول الى اتفاق » .

وفي دور انعقاده الخامس بعد انتهاء المؤتمر الثالث والعشريـــن (بين ٢١ و٢٩ تموز ـــ يوليو ـــ ١٩٥٤ ، في القدس) اتخذ المجلس الصهيوني العام هذا القرار : « ان المجلس الصهيوني العام يعلن قبوله بارتياح عميق للتوقيع رسميـــا على الميثاق المعقود بين حكومة اسرائيل واللجنة التنفيذية الصهيونية . وينوه المجلس العام بأن الميثاق يقدم في مبادئه تعبيرا تاما عن آراء المنظمة الصهيونية العالمية كما عبرت عنها قرارات المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين ومقررات المجلس الصهيوني العام » .

لقد استغرق توقيع الميثاق ما لا يقل عـــن ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد المؤتمـــر الصهيوني الثالث والعشرين واتخاذه للقرارات المتعلقة بوضع المنظمة الصهيونية في ظل دولة اسرائيل . واستكمالا لابعاد الصورة التي نتوخى رسمها للحركة الصهيونية ، رأينا ادراج الميثاق بنصه الكامل في ملاحق هذا الفصل .

لا بد لنا ، قبل الانتقال الى القسم التالي من دراسة الحركة الصهيونية ، من التوقف قليلا عند الدور الذي لعبته المنظمة العالمية على صعيد الشؤون السياسيـــة ، والمشاكل السياسية التي كانت تحف بدولة اسرائيل . فالنشاط السياسي الذي درجت احدى دوائر الوكالة اليهودية (الدائرة السياسية) على ممارسته قبل قيام اسرائيل انتقل في الظاهر على ما يبدو الى وزارة الشؤون الخارجية . ذلك ان المنظمة الصهيونية العالمية لجأت الى استبدال الاسم فقط . فجعلت « العلاقات العامة » وتنميتها بديلا لما كان يدعى في السابق بـ « النشاط السياسي » . والاطلاع على سير المناقشات خلال اجتماعات المجلس الصهيوني العام في تلك الفترة يزود الباحث بفكرة واضحة عن الصيغة الجديدة لممارسة « العلاقات العامة » .

ففي مطلع الخمسينات (أوائل شهر نيسان ، ١٩٥١) نظر مجلس الامن الدولي بقضية اقدام اسرائيل على تجفيف بحيرة الحولة ، وأصدر قراره الداعـــي الى ايقاف أعمال التجفيف . كما باشرت اسرائيل في تنفيذ مشروعها الرامي الى الاستيلاء على مياه نهر الاردن وجرها لري منطقة النقب . وفي منتصف تشرين الأول (اكتوبر) ، ١٩٥٣ ، ليلة ١٤ ـــ ١٥ منه ، شنت اسرائيل اعتداءها الوحشي على « قبية » وارتكبت مذبحة أخرى ضد سكانها الآمنين من العرب . فكتبت مجلة « تايم » الاميركية تقول ان نظارة الخارجية الاميركية أعلنت عن تجميد المساعدة الاقتصادية الى اسرائيل ـــ وهي التي بلغت قيمتها